الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

مداخلات السادة الوزراء في الاجتماع الوزاري العربي للكهرباء الدورة الخامسة عشرة

مرفق 2

إدارة الطاقة

2-12-2024

جامعة الدول العربية

كلمة معالي الدكتور محمود عصمت وزير الكهرباء والطاقة المتجددة بجمهورية مصر العربية

الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

إدارة الطاقة

2-12-2024

كلمـة

معالي رئيس المجلس الوزارى العربى للكهرباء

السـيد الدكتور/ محمود عصمت

وزير الكهرباء والطاقة المتجددة

بالجلسة الافتتاحية

لاجتماعات المجلس الوزاري العربي للكهرباء

فى دورته الخامسة عشر

(القاهرة ٢ ديسمبر ٢٠٢٤)

فندق الماسة سانت ريجس بالعاصمة الادارية الجديدة- القاهرة

نسخة ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم

معالى السيد أحمد أبو الغيط - أمين عام جامعة الدول العربية

معالى الأمين العام المساعد للشئون الأقتصادية

أصحاب المعالى والسعادة

السيدات والسادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاتة

يسعدنى ويشرفنى أن أرحب بكم جميعآ فى بلدكم الثانى مصر بيت العروبة والتى تشرف باستضافتها للدورة الخامسة عشر للمجلس الوزارى العربى للكهرباء والاجتماعات المصاحبه لها والاحتفالية الخاصة بالتوقيع على اتفاقيتى السوق العربية المشتركة (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق) في العاصمة الادارية الجديدة بالقاهرة.

وانه لمن دواعى سرورى وسعادتى مشاركتى معكم اليوم فى إجتماعات المجلس الوزارى العربى للكهرباء تحت مظلة جامعة الدول العربية.

السيدات والساده الحضور

أسمحو لي في البداية أن أتقدم بإسمكم جميعاً بالشكر لمعالي السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية على مجهوداته الكبيرة المبذولة والتي كان لها أكبر الأثر في دفع العمل وتذليل العقبات أمام الإنجازات العديدة التي تقوم بها الأمانة العامة والقطاع الاقتصادي بالجامعة، والشكر موصول للسادة أعضاء إدارة الطاقة بالامانة العامة للجامعة الذين يعكفون على متابعة قرارات المجلس ووضعها موضع التنفيذ.

السيدات والساده الحضور

اليوم فى ختام أعمال الدورة الرابعة عشـــر للمجلس الوزارى العربى للكهرباء والتى ســـيدونه التاريخ كلوحة شـــرف لنا جميعآ، حيث ســـيشـــهد إجتماعنا اليوم مرحلة هامة وهى التوقيع على الأتفاقيتين (الاتفاقية العامة واتفاقية الســـوق العربية المشـــتركة) حيث نجني ثمار مجهودات إمتدت على مدار ســـنوات طويلة لما يقارب ٢٠ عاماً في إطار تحقيق الهدف الأســـمى فى تاريخ أمتنا العربية وهو الربط الكهربائى العربى الشامل،

هذا الهدف الذى يحظى باهتمام الســـادة ملوك ورؤســـاء الدول العربية ووزراء الكهرباء والطاقة ووفقاً لتنفيذ قرار قمة الجزائر (٢٠٠٥) المتعلق بإعداد دراســـة لتقدير إحتياجات الدول العربية الأقل نمواً لإســـتكمال المنظومة الكهربائية الداخلية كخطوة لازمة لتحقيق ربطها مع الدول العربية كهربائياً مع التأكيد على أهمية موائمة الأطر المؤســـســـــية والقانونية مع ما تتطلبه مشاريع الربط الكهربائي.

ووفقاً لقرارات القمم العربية المتتابعة الداعية لإســـتكمال مشـــروعات الربط الكهربائي العربية نظراً لأهميتها في إيجاد ســـوق عربية متكاملة للطاقة تدار وفق الأســـس الإقتصـــادية، والتي من بينها قرار القمة العربية بالرياض مارس ٢٠٠٧ بتكليف المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته الســـابعة إبريل ٢٠٠٧ للإسراع في إنجاز الدراسة الشاملة حول مستقبل مشروعات الربط الكهربائي العربية علي مدي العشـــرون عام القادمة نظراً لاهميتها في إيجاد ســـوق عربية متكاملة للطاقة تدار وفق الاســـس الاقتصـــادية وتقوم على أساس وجود إطار مؤسسى قوى يصاحبه بنية تحتية مكتملة تأخذ فى الإعتبار الجوانب الفنية لتحقيق تكامل السوق وإطار تشريعى يقوم على أساس إعتماد أربع وثائق أساسية لحوكمة السوق وهي مذكرة التفاهم لإنشاء سوق عربية مشـــتركة، والإتفاقية العامة، وإتفاقية الســـوق العربية المشـــتركة، وقواعد تشغيل الشبكات العربية .

السيدات والساده الحضور

ونحن إذ نتطلع خلال الفترة القادمة إلى تعزيز وتضـــافر الجهود لتمهيد الطريق للانطلاق نحو تنفيذ ما جاء بالاتفاقيتين المشـــار اليهما والاســـراع في إســـتكمال الاجراءات اللازمة لتفعيل الســـوق العربية المشتركة، والعمل على إستكمال البناء المؤسسي لادارة السوق، ومن هنـا تبرز أهميـة تبـادل الخبرات و بنـاء القـدرات والتـدريـب للكوادر العربية بصفة عامة والكوادر الوطنية بصفة خاصة لتكون قادرة على التعامل مع التحديات الراهنة والفرص المتاحة بإســـتخدام أحدث التكنولوجيـا والبرامج الحديثـة للتشـــغيـل وإدارة الســـوق العربيـة المشتركة بما يحقق إستقرار وجودة الاداء.

أصحاب المعالـــــي

السيدات والسادة الحضـــور

بعد كل هذا المجهود والعناء للإنتهاء من إعداد الاتفاقية العامة واتفاقية الســـوق العربية المشـــتركة الذي يتّوج اليوم بالتوقيع على الاتفاقيتين، أود أن أتوجه بالشـــكر إلى كل من ســـاهم في هذا العمل العظيم وأخص بالشكر السادة أعضاء أمانة المجلس وإدارة الطاقة لما يقومون بـه من عمل متواصـــل وجهد دؤوب للقيـام بـانجـاز وتنفيذ قرارات المجلس الوزارى العربى للكهرباء؛

كما أتوجه بالشـكر للسـادة أعضـاء اللجان الفنية والتوجيهية ولجان الخبراء والمعنين من الدول الاعضـاء وذلك للجهود التى بذلت على مدار عدة سنوات، والشكر موصول للبنك الدولى لمساهمته فى تطوير وثائق حوكمة السـوق العربية المشـتركة للكهرباء وكذا لدوره الفعال فيما يتعلق بالمشروع التجريبي لألية التسعير الأقليمية للسوق العربية المشـتركة وهو أحد أهم العناصـر اللازمة لإنشـاء السـوق العربية للكهرباء، بالإضافة إلي مجهوداته في إعداد الإطار المؤسسي للسوق العربية المشتركة من خلال إنشاء أمانة السوق ولجانه.

والشكر موصول للصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى على مجهوداته المسـتمرة لتعزيز مشـروعات الربط الكهربائى العربى ولدعمه المالى ومساهمته فى تغطية نفقات الخدمات الإستشارية لإعداد قواعد تشـغيل الشـبكات العربية وتمويل دراسـة جدوى بدائل إنشـاء المركز الإقليمى للتنسيق وأمانة للسوق العربية المشتركه

أصحاب المعالـــي

السيدات والسادة الحضـــور

في النهاية إسمحوا لى باسمكم جميعا أن أتقدم بالشكر والتقدير للأمانة العامة لجامعة الدول العربية بكافة أجهزتها وعلى رأســها معالى الأمين العام ومعالي الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية وجميع العاملين معهم كما أتقدم بالشكر لكل من ساهم في الإعداد لهذا الاجتماع وزملائي أصحاب المعالي الوزراء والسادة أعضاء المكتب التنفيذى ولجان الخبراء واللجنة التوجيهية وفريق عمل الدراسة.

كما أشـــكر الاتحادات والمنظمات على مجهوداتهم الدائمة لدعم أعمال المجلس الموقر، أســـأل الله أن يوفقنا جميعاً فى اتخاذ القرارات التي تحقق تطلعات أمتنا العربية فى إنشـاء السـوق العربية المشـتركة للكهرباء ودفع التعاون المثمر بين بلادنا في جميع المجالات.

وإنى على ثقه أن نعمل لتلبية طموحات أجيالنا القادمة والعمل على رخاء ورفاهية شعوبنا فى الأمة العربية.

السيدات والسادة الحضور

الأن اســمحوا لى أن أعلن إنتهاء الدورة الرابعة عشــر للمجلس الوزارى العربى للكهرباء وأعلن عن تســليم رئاســة الدورة الخامســة عشــر متمنياً للدورة القادمة كل التوفيق والنجاح وأســأل الله ان يوفقنا جميعاً وأن ينعم على وطننا العربى بالسلام ودوام التقدم والرخاء.

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

جامعة الدول العربية

كلمة معالي الدكتور صالح الخرابشة، وزير الطاقة والثروة المعدنية في المملكة الأردنية الهاشمية

الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

إدارة الطاقة

2-12-2024

كلمة معالي الدكتور صالح الخرابشة

وزير الطاقة والثروة المعدنية في المملكة الأردنية الهاشمية

في

الدورة الخامسة عشرة

للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

القاهرة: 2024/12/2

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد أحمد أبو الغيط/ الأمين العام لجامعة الدول العربية

أصحاب المعالي الوزراء المعنيين بشؤون الكهرباء.

السيدات والسادة أعضاء الوفود المحترمين

أرحب بكم في اجتماعنا لهذا اليوم، مستذكرين جميعًا الأحداث المؤلمة التي يشهدها قطاع غزة منذ ما يزيد عن 400 يوم، حيث نلتقي اليوم وما زالت غزة تنزف وتعيش كارثة إنسانية غير مسبوقة على كافة المستويات، فما زال سكانها يعيشون دوامةً من الحرمان والفقر المتعدد الأبعاد.

إن الأوضاع الإنسانية في غزة تتطلب منا جميعاً وقفة جادة، فأهلنا في القطاع محرومون من أبسط حقوقهم في الحياة الكريمة، وهذه الظروف الصعبة التي خلقها أشرس وأبشع عدوان والأكثر قباحة و دموية في تاريخ القضية الفلسطينية، يضع علينا كدول عربية مسؤولية أكبر للعمل معاً لتحسين حياة أهلنا في غزة وتقديم الدعم اللازم لهم، و أن نعمل على تعزيز التعاون العربي من أجل تحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة.

ونسأل الله العلي القدير أن يرحم الشهداء، ويشفي الجرحى، ويمنح الصبر والقوة لأهل غزة في هذه الأوقات العصيبة.

و الآن اسمحو لي أن اتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان والتقدير للشقيقة جمهورية مصر العربية على استضافة هذا الاجتماع الهام وعلى كرم الضيافة وحفاوة الاستقبال وحسن التنظيم وهو أمر ليس بجديد على الأشقاء المصريين.

و يسعدني أن أتقدم بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي أعضاء المجلس بخالص الشكر والتقدير لمعالي الأمين العام ومعالي الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية و لجمهورية مصر العربية خلال رئاستها السابقة على كل ما قدموه من جهود في الدورة السابقة للمجلس.

كما أتوجه لكم جميعاً بخالص الشكر والتقدير لتلبية الدعوة، وحضور الاجتماع، وخالص شكري موصول لممثلى المنظمات والإتحادات العربية والدولية لمشاركتنا هذا الاجتماع الهام. حيث نلتقي من مشرق العالم العربي ومغربه نجدد العطاء والنماء، مقدراً لكم حرصكم الدائم على استمرار التعاون من أجل دعم العمل العربي المشترك وتطويره بما يحقق مصلحة بلداننا ويساهم في نمائها وازدهارها.

أصحاب المعالي

السيدات والسادة

ان اجتماعنا اليوم يأتى فى مرحلة هامة يشهد فيها العالم تحولاً يتطلب التغيير في شكل إنتاج واستهلاك الكهرباء، وأهم هذه التغيرات يتمثل بالتحول من إستخدام الشبكات التقليدية إلى الشبكات الذكية والتحول إلى الربط الكهربائي الإقليمى والدولي وكذلك التحول من توليد الطاقة الكهربائية بإستخدام الوقود الإحفورى إلى الإعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.

و هنا يتوجب علينا أن نعمل متكاملين، مستغلين ما وهب الله به منطقتنا العربية من الموارد الطبيعية، لنكون جزءًا من المنظومة العالمية الداعمة للتوجه نحو التحول الطاقي، حيث أنه وفي ظل الانجازات العديدة التي تحققت حتى الآن في مشاريع الربط الكهربائي في منطقتنا إلا أنه لا يزال أمامنا الكثير لاستكمال هذه المشاريع ورفع مستوى عمليات تبادل الطاقة الكهربائية عبر خطوط الربط لنتمكن من الانتقال إلى مفهوم الأسواق الكهربائية المشتركة التي تؤهلنا للارتباط بأسواق الكهرباء العالمية، و لعل إنشاء سوقا عربيا متكاملا للكهرباء و استكمال الربط مع دول المنطقة وصولاً الى أوروبا المتعطشة لاستيراد الطاقة الخضراء يعد أولوية لا بد من انجازها.

و الحديث الآن لم يعد يقتصر فقط على تصدير الكهرباء الخضراء، بل لدينا فرصة ذهبية إذا ما تعاونا جميعاً و عملنا بشكل متكامل أن نصبح مصدرا رئيسيا لانتاج الطاقات الخضراء بكافة اشكالها و خاصة الهيدروجين الأخضر -الذي بات يلقب بوقود المستقبل- لتغطية احتياجاتنا أولاً و تصدير الفائض إلى الدول المستهلكة التي تسعى لتحقيق أهدافها في الاستدامة البيئية وتنويع مصادر الطاقة.

أصحاب المعالي

السيدات والسادة

يأتي اجتماعنا اليوم لمناقشة العديد من المواضيع الهامة والتي من أبرزها السوق العربية المشتركة للكهرباء، والمشروع التجريبي لتبادل الطاقة بين دول المشرق العربي (الأردن، السعودية، مصر)، ودعم صناعة المعدات الكهربائية لإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء في الدول العربية، والمنتدى العربي السادس حول آفاق توليد الكهرباء وإزالة ملوحة مياه البحر بالطاقة النووية، والهيدروجين النظيف، وكفاءة الطاقة، والتعاون مع الدول والتكتلات الإقليمية والدولية كالتعاون العربي الصيني.

وتتويجاً للجهود المشتركة يأتي التوقيع اليوم على اتفاقيتي السوق (الاتفاقية العامة، واتفاقية السوق) كثمرةٍ للجهود الكبيرة التي بُذلت من كافة الدول الأعضاء في المجلس الوزاري العربي للكهرباء لتعزيز العمل العربي المشترك، و هنا أسمحو لي أن أتوجه بالشكر إلى كل من ساهم في هذا العمل العظيم وأخص بالشكر السادة أعضاء أمانة المجلس وإدارة الطاقة لما يقومون به من عمل متواصل وجهد دءوب للقيام بانجاز وتنفيذ قرارات المجلس الوزاري العربي للكهرباء؛ كما أتوجه بالشكر للسادة أعضاء اللجان الفنية والتوجيهية ولجان الخبراء والمعنيين من الدول الأعضاء وذلك للجهود التي بُذلت على مدار عدة سنوات، والشكر موصول للبنك الدولي لمساهمته في تطوير وثائق حوكمة السوق العربية المشتركة للكهرباء وكذا لدوره الفعال فيما يتعلق بالمشروع التجريبي لآلية التسعير الإقليمية للسوق العربية المشتركة وهو أحد أهم العناصر اللازمة لإنشاء السوق العربية للكهرباء، بالإضافة إلى مجهوداته في إعداد الإطار المؤسسي للسوق العربية المشتركة من خلال إنشاء أمانة السوق ولجانه، والشكرُ موصولٌ للصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي على مجهوداته المستمرة لتعزيز مشروعات الربط الكهربائي العربي ولدعمه المالي المستمر لمشاريع الربط الكهربائي في المنطقة العربية و كل ما يتعلق بها.

وبهذا الصدد أود أن أحيطكم علماً أيها السادة بأنه قد تم إطلاق المشروع التجريبي لتبادل الطاقة بين دول المشرق العربي(الأردن، مصر، السعودية) باعتباره النواة الأساسية لقيام السوق العربية المشتركة للكهرباء، وقد تم تكليف أمانة المجلس بعمل تقارير دورية حول تقدم المشروع التجريبي لضمان تكامل مخرجات المشروع مع مبادىء وأهداف السوق العربية المشتركة للكهرباء، إذ يهدف المشروع في المرحلة الأولى منه إلى تصميم المتطلبات الأساسية للسوق التي سيتم تنفيذها في دول المشرق العربي لتبادل الطاقة على أسس تجارية واقتصادية استعداداً لجاهزية الدول الثلاث حال انتهاء مشروعات الربط الكهربائي فيما بينها، حيث أن الربط المستهدف بين الدول الثلاث سيكون خطوة هامة لنجاح المشروع التجريبي والذي سيقود بنجاحه إلى إنشاء السوق العربية

المتكاملة مستقبلاً، ونتطلع أن تتعدى هذه المشاريع كونها خطوط كهرباء ممتدة، لتكون طريقاً ممتداً لمزيد من التعاون والتكامل لبناء مستقبل واعد للأجيال القادمة.

أما فيما يتعلق بدعم صناعة المعدات الكهربائية لإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء في الدول العربية، فقد تم تكليف أمانة المجلس باستمرار التنسيق مع الاتحاد العربي للكهرباء للتحضير والإعداد الجيد للمعرض الحادي عشر لصناعة المعدات والتجهيزات الكهربائية في الوطن العربي والذي سيعقد بالتزامن مع المؤتمر العام الثامن للإتحاد العربي للكهرباء خلال الفترة من 11-13 فبراير 2025 بمدينة الرياض، و اتمنى على حضراتكم التوجيه باهمية المشاركة في هذا المعرض حيث آن الآوان أن تتحول دولنا من دول مستهلكة للتكنولوجيا إلى دول مصنعة.

كما تم تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع الهيئة العربية للطاقة الذرية والدولة المستضيفة (الأردن) بالإعداد والتحضير الجيد للمنتدى السابع حول آفاق توليد الكهرباء وإزالة ملوحة مياه البحر بالطاقة النووية، و أدعوكم جميعا للمشاركة في هذا المنتدى الهام.

أصحاب المعالي والسعادة

أما بخصوص الهيدروجين النظيف، فأحيطكم علماً بأنه قد تم تكليف أمانة المجلس بعرض النسخة العربية من الوثيقة المعنونة "نحو استراتيجية عربية للهيدروجين الأخضر" في المنتديات العربية والدولية، و نتطلع اليوم الى موافقة مجلسكم الكريم عليها الموافقة ومباركة إطلاق هذه الشبكة ودعوتها للبدء بممارسة عملها.

وفيما يخص موضوعات "كفاءة الطاقة" فإن المجلس الموقر مدعو للنظر في اعتماد موضوع مسابقة الاحتفالية (13) لعام 2025 الخاصة باليوم العربي لكفاءة الطاقة ليكون حول أفضل مشروع تخزين وإدارة الطاقة المتجددة في الدول العربية لاستكمال الاجراءات اللازمة بالخصوص.

و في ذات السياق فإن المجلس الموقر سيتفضل بالنظر في رغبة دولة ليبيا باستضافة الدورة السادسة للمنتدى العربي السادس للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة المزمع تنظيمه خلال عام 2025 بالتنسيق مع أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء .

كما سيتم مناقشة الحيثيات المتعلقة بفعاليات الدورة الثامنة لمؤتمر التعاون العربي الصيني المزمع عقده خلال عام 2025 و التحضيرات اللازمة لذلك.

أصحاب المعالي

السيدات والسادة

نحن في الأردن و انطلاقاً من ايماننا بأهمية تعزيز منظومات الربط الكهربائي، نعمل حالياً مع اشقائنا في مصر لمضاعفة قدرات تبادل الطاقة الكهربائية بين بلدينا ، و كذلك الحال مع اشقائنا في العراق و فلسطين، كما نعمل على انشاء نقطة ربط كهربائية جديدة مع أشقائنا في السعودية، و نأمل أن تنجز كافة هذه المشاريع قريباً مما سيساهم و بشكل كبير في رفع مستوى عمليات تبادل الطاقة الكهربائية بين دول المنطقة و خلق سوق كهرباء متكامل.

و في مجال التحول الطاقي فقد تمكنا و خلال أقل من عشر سنوات من رفع نسبة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة (من الرياح و الشمس) في خليط الكهرباء من أقل من 1% عام 2014 إلى حوالي 27% في عام 2024 ، و لدينا خطط واضحة لرفع هذه النسبة الى ما يزيد عن 30% بحلول عام 2030، و ذلك من خلال التوجه نحو استخدام تكنولوجيات التخزين الكهربائي حيث نقوم حالياً بالاعداد لتنفيذ اول مشروع لتخزين الكهرباء بواسطة ضخ المياه والذي سيقام على أحد السدود المائية القائمة باستطاعة 450 م.و و سعة تخزينية لسبع ساعات، كما نعمل على تعزيز الشبكات الكهربائية على مستوى النقل و التوزيع و رفع كفاءتها بادخال مفهوم الشبكات والانظمة الذكية ، و ندعم التوجه نحو وسائل النقل الكهربائي من خلال توفير البنية التحتية المناسبة لذلك، آخذين ذلك بالاعتبار عند التخطيط لانظمتنا الكهربائية .

كما نعمل على تطوير أنفسنا لنكون قادرين على استقطاب الاستثمارات في مجال الهيدروجين الأخضر حيث قمنا بإعداد استراتيجية وطنية للهيدروجين الأخضر وضعت خارطة طريق طويلة المدى وواضحة المعالم للتوجه نحو ادخال مشاريع انتاج الهيدروجين الأخضر إلى الأردن، كما تم اعداد الدراسات اللازمة لتطوير التشريعات والأطر التنظيمية اللازمة لتطوير أسواق الهيدروجين الأخضر. و تم تشكيل لجنة وطنية للهيدروجين الأخضر لمتابعة الاستثمار في هذه الصناعة و تذليل العقبات التي قد تواجه هذا النوع الجديد من الاستثمارات، حيث قمنا حتى الآن بتوقيع 14 مذكرة تفاهم واتفاقية إطارية واحدة مع شركات عالمية و محلية ترغب بدراسة فرص الاستثمار في الاردن في هذا المجال، ونعمل حالياً على دراسة الخيار الأمثل لنموذج بنية تحتية مشتركة لهذه المشاريع و ذلك بالتعاون مع أحد الشركات الاستشارية العالمية و بالتشاور مع المستثمرين المحتملين و الممولين والجهات الداعمة للوصول إلى حلول مثلى تلبي مصلحة جميع الأطراف.

أصحاب المعالي

السيدات والسادة

إسمحوا لى باسمكم جميعاً أن أتقدم بالشكر والتقدير للأمانة العامة لجامعة الدول العربية بكافة أجهزتها وعلى رأسها معالي الأمين العام ومعالي الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية وجميع العاملين معهم كما أتقدم بالشكر لكل من ساهم في الإعداد لهذا الاجتماع وزملائي أصحاب المعالي الوزراء والسادة أعضاء المكتب التنفيذى ولجان الخبراء واللجنة التوجيهية وفريق عمل الدراسة، كما أشكر الاتحادات والمنظمات على مجهوداتهم الدائمة لدعم أعمال المجلس الموقر، وأسأل الله أن يوفقنا جميعاً فى اتخاذ القرارات التي تحقق تطلعات أمتنا العربية فى إنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء ودفع التعاون المثمر بين بلادنا في جميع المجالات.

و اسمحوا لي مجددا أن أكرر الترحيب بالجميع، وأتقدم بالشكر الجزيل إلى حكومة جمهورية مصر العربية على استضافتها لهذه المناسبة المهمة، وأخص بالشكر معالي الدكتور محمود عصمت وزير الكهرباء والطاقة المتجددة في جمهورية مصر العربية على رعايته لهذا المؤتمر، ومتابعته المستمرة لإجراءات تنظيمه، وحرصه على نجاحه، والشكر موصول إلى أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء في جامعة الدول العربية على مجهوداتهم المتواصلة في التنظيم، ولجان المؤتمر، وجميع الجهات التي شاركت في الإعداد، والتنظيم.

وفي الختام أود أن أؤكد لكم أننا في الأردن، ومن خلال رئاستنا للدورة الحالية التي تمتد للعامين القادمين، سنبذل قصارى جهدنا للبناء على ما تحقق من إنجازات في الدورات السابقة، ونسعى لتحقيق المزيد من النجاحات، وسنعمل بتعاون وثيق معكم جميعًا لمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المكتب التنفيذي ولجان الخبراء، تعزيزًا للعمل المشترك وتحقيق أهدافنا المشتركة، كما أؤكد إن التزامنا بالتحسين المستمر والتعاون الفعّال هو ما سيقودنا إلى مستقبلٍ أفضل.

داعياً المولى عز وجل أن يوفق الجميع لما فيه الخير، وأن يجعل لقائنا هذا لقاءً مباركاً مثمراً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أما الآن فيسرني ان أدعو زميلي السيد عيسى الكواري ممثل رئيس المكتب التنفيذي لاستعراض

أهم انجازات المكتب بين الدورتين الرابعة عشر و الخامسة عشر فليتفضل مشكورا.

جامعة الدول العربية

كلمة سعادة السفير الدكتور علي بن إبراهيم المالكي، الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية

الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

إدارة الطاقة

2-12-2024

قطاع الشؤون الاقتصادية
إدارة الطاقـــة
أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

كلمة للسفير الدكتور علي بن إبراهيم المالكي

الأمين العام المساعد

رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية

في افتتاح أعمال

الدورة (15) للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

(القاهرة، جمهورية مصر العربية)

2024/12/2

أصحاب المعالي والسعادة أعضاء المجلس الوزاري العربي للكهرباء

أصحاب السعادة رؤساء المنظمات والاتحادات والهيئات العربية والإقليمية والدولية

السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إنه لمن دواعي سروري ان أشارك معكم في افتتاح فعاليات الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء، واسمحوا لي في البداية أن أتوجه بخالص التحية والشكر لمعالي الدكتور محمود عصمت وزير الكهرباء والطاقة المتجددة بجمهورية مصر العربية على استضافة هذا الاجتماع، وإلى جمهورية مصر العربية على رئاستها للدورة السابقة، والشكر موصول أيضاً لمعالي الوزير الدكتور/صالح الخرابشة وزير الطاقة والثروة المعدنية بالمملكة الأردنية الهاشمية لتوليه الرئاسة متمنيا لمعاليه النجاح في هذه المهمة.

وعلى الرغم من هذه المناسبة الفريدة والانجاز التاريخي الذي نشهده اليوم بإنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء، إلا أن الظرف الذي نجتمع فيه اليوم هو ظرفٍ عصيب.. إذ لاتزال الانتهاكات الإسرائيلية لأهلنا في غزة مستمرة بأبشع صورها حيث يتعرض أكثر من مليوني إنسان.. نصفهم تقريباً من الأطفال لإبادة جماعية على مرأى ومسمع من العالم. وامتد هذا العدوان الاجرامي ليطال لبنان، الذي ذاق أهله الأمرين وأجبروا على النزوح من مناطقهم. وأود في هذا الصدد التأكيد على موقف الجامعة الثابت والراسخ من القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني المشروع في النضال والدفاع عن أرضه، وندعو المجتمع الدولي إلى الاضطلاع

بدوره القانوني والإنساني في العمل على انهاء الإبادة والانتهاكات في الأراضي الفلسطينية وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والعمل على اتفاق مشابه لما جرى في لبنان.

السادة الحضور

ها نحن اليوم نخطو خطوة غير مسبوقة نحو تحقيق حلم طال انتظاره وهو إنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء عبر توقيع اتفاقيتي السوق اللتين تمثلان حجر الزاوية في بناء مستقبل عربي متكامل في مجال الكهرباء، ونبارك اليوم في هذا التجمع لمجلسكم الموقر هذا الإنجاز التاريخي الذي سيظل علامة فارقة في مسيرة العمل العربي المشترك.

فنحن لا نتحدث اليوم عن اتفاقيتين عاديتين، بل عن مشروع يجسد الطموحات العربية في قطاع الكهرباء، إن توقيع اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء هو تتويج لسنوات طويلة من الجهد والتخطيط والتنسيق بين دولنا العربية وبين شركاء التنمية الذين نعتز بدعمهم، وهو خطوة طال انتظارها نحو تحقيق التكامل في قطاع الكهرباء الذي سعينا إليه بكل طاقاتنا.

إن هاتين الاتفاقيتين لن تكونا مجرد إطار قانوني ينظم تبادل الكهرباء بين الدول العربية الأعضاء، بل هما الجسر الذي يعبر بنا إلى مستقبل جديد .. مستقبل زاهر يليق بأجيالنا القادمة حيث يمكن لدولنا العربية أن تستفيد من قدراتها المشتركة في إنتاج وتبادل الكهرباء، بما يعزز استقرار إمدادات الكهرباء، ويخفض التكلفة على المستهلكين، ويرفع من كفاءة استخدام الموارد المتاحة، فالسوق العربية

المشتركة للكهرباء هي بحق وثبة جبارة نحو تعزيز العمل العربي المشترك في عالم يشهد تغييرات متسارعة في قطاع الطاقة، وتأتي هذه السوق لتؤكد أن دولنا العربية قادرة على مواجهة تلك التحديات بإرادة قوية، وتعاون مثمر، فنحن اليوم نبني أسس مستقبل تكون فيه الكهرباء مصدراً مشتركاً للأمن والاستقرار والسلام، ورافعة للتنمية الاقتصادية في كل أرجاء الوطن العربي؛ إذ يتوقع أن تتيح لنا هذه السوق ولأول مرة تبادل الكهرباء بين دولنا من المحيط إلى الخليج بطريقة مرنة ومستدامة، بما يخدم مصالح كل دولة ويعزز من استقرار أنظمتها الكهربائية، وليس هذا فحسب بل ستسمح لنا هذه السوق بنقل الفائض من الكهرباء من دولة إلى أخرى، ما سيساعد في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة في أوقات الذروة، وتقليل الفاقد في أوقات الركود، خاصة أنه وفق إحصائيات أخيرة لمجموعة البنك الدولي فإن توفير تكاليف النظام نتيجة للاستثمار والتجارة المنسقة في مجال الطاقة يتراوح بين 107-196 مليار دولار.

وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن هذا المشروع سيدعم الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة، حيث سيمكن دولنا من تطوير مشروعات كبرى في هذا المجال، نتوقع، أيها السيدات والسادة أن تكون السوق العربية المشتركة للكهرباء منصة لتعزيز مكانة دولنا على الساحة الدولية كمصدرين رئيسيين للطاقة النظيفة، وسيبلغ خفض تكاليف التجارة في مجال الطاقة نحو 86 مليار دولار كنتيجة لخفض الانبعاثات، فضلاً عن تمكين حصة أكبر من الطاقة المتجددة بنسبة تتراوح بين 16-28% في عام 2035 مقارنة بما نسبته 1.4% في عام 2018 بحسب الإحصائيات الأخيرة للبنك الدولي.

الضيوف الكرام

تتجلى أهمية هذا الإنجاز بشكل أوضح في المشروع التجريبي لدول المشرق العربي الذي يضم الأردن، السعودية، ومصر الذي يمثل اللبنة الأولى في بناء السوق العربية المشتركة للكهرباء، إذ يتيح لنا هذا الربط الإقليمي إمكانية اختبار قدرة أنظمتنا الكهربائية على التكامل، وتطوير آليات فعالة لتبادل الكهرباء، ولا شك أن نجاح هذا المشروع سيعطي دفعة قوية لتوسيع السوق لتشمل جميع الدول العربية، وهو ما سيحقق نقلة نوعية في التعاون الكهربائي بين دولنا العربية.

وغني عن البيان أن هذا الإنجاز لم يكن ليتم لولا الجهود الكبيرة التي بذلتها فرق العمل، واللجنة التوجيهية ولجنتي الخبراء، وجميع الدول الأعضاء التي ساهمت في صياغة هذه الاتفاقيات، وفي تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق هذا الحلم؛ كما لا يمكن أن ننسى دور شركائنا الرئيسيين في هذه المسيرة الطويلة، ألا وهما الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومجموعة البنك الدولي فشكرا جزيلا لما قدماه من دعم متواصل على مدى سنوات طويلة من العمل الجاد، وإنني على ثقة بأننا سنواصل العمل بنفس الروح من التعاون والإصرار لتحقيق المزيد من الإنجازات في المستقبل.

أصحاب المعالي والسعادة،

لقد أدركنا جميعاً خلال السنوات الماضية مدى أهمية تعزيز البنية التحتية الكهربائية في دولنا العربية، ولذا فإن دعم صناعة المعدات الكهربائية وتطويرها يعد جزءاً لا

يتجزأ من استراتيجيتنا لتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا القطاع، وعليه فإن إقامة المعارض المتخصصة وتنظيم الفعاليات التي تجمع الخبراء والشركات العربية سيعزز من قدراتنا الصناعية ويجعلنا أكثر قدرة على المنافسة عالمياً، وبالتالي نصل إلى حقيقة مفادها أن هذه الصناعة ليست مجرد قطاع اقتصادي، بل هي أيضا ركيزة أساسية وضمانة لاستدامة أنظمتنا الكهربائية وتطوير بنيتنا التحتية بشكل يواكب التطورات العالمية، خاصة وأننا بحاجة إلى حلول مبتكرة ومستدامة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة.

ونحن لا نتحدث فقط عن الكهرباء التقليدية، بل أيضا عن استراتيجيات مبتكرة مثل الهيدروجين النظيف، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة أن هذا المصدر الواعد للطاقة سيكون جزءاً أساسياً من مستقبل الطاقة في العالم، وتتمتع دولنا العربية بإمكانات هائلة في هذا المجال، وبالتالي فإن تطوير استراتيجية عربية للهيدروجين الأخضر سيعزز من قدراتنا على الاستفادة من هذا المصدر النظيف، ويجعلنا في طليعة الدول التي تستثمر في مستقبل الطاقة النظيفة.

أصحاب المعالي

اننا إذ نسعى دائما إلى تحسين وتطوير أعمال المجلس الموقر للوصول إلى أفضل النتائج والقرارات، فإن جدول أعمال مجلسكم الموقر اليوم يشمل التعديل الذي أقترحه فريق العمل الذي شكلتموه في الدورة السابقة بغرض تحسيتن أداء المجلس

وتوضيح المواد التي تحمل أكثر من معني، فنأمل أن يتم إقرار هذا التعديل ليتسنى للأمانة العامة عرضه لاحقا على المجالس الوزارية الأخرى ليصبح نافذا.

إن ما ننجزه اليوم سيسهم في رسم ملامح مستقبل أكثر استدامة وتكاملاً لدولنا العربية وإنني اليوم وباسم جامعة الدول العربية، أتوجه بالشكر لكل من ساهم في تحقيق هذا الإنجاز، كما أتقدم لمعالي الوزراء الأعضاء بالمجلس بالشكر والتقدير على تعاونهم المستمر ودعمهم لكافة القرارات الصادرة عن المجلس؛ متمنياً استمرار التعاون المثمر بين الأمانة العامة وكافة الوزارات والهيئات المعنية بشؤون الكهرباء والطاقة في دولنا العربية وأن تكون مداولاتنا اليوم مثمرة وناجحة حتى نتمكن من مواصلة المسيرة نحو تحقيق المزيد من الأهداف الطموحة لبلداننا وشعوبنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

جامعة الدول العربية

كلمة سعادة المهندس عيسى بن هلال الكواري، رئيس المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء "كهرماء"

الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

إدارة الطاقة

2-12-2024

كلمة دولة قطر بصفتها رئيس المكتب التنفيذى

لتقديم تقرير المكتب التنفيذى

للمجلس الوزارى العربى للكهرباء

بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة

2 ديسمبر 2024

(سعادة المهندس/ عيسى بن هلال الكوارى)

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الدكتور محمود عصمت

وزير الكهرباء والطاقة المتجددة بجمهورية مصر العربية

معالي الدكتور صالح الخرابشة

وزير الطاقة والثروة المعدنية في المملكة الأردنية الهاشمية

سعادة الدكتور علي بن إبراهيم المالكي الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية

أصحاب المعالي والسعادة،
أعضاء المجلس الوزاري العربي للكهرباء،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني ويشرفني أن أقدم لأصحاب المعالي والسعادة الوزراء وممثلي الدول الأعضاء في المجلس الوزاري العربي للكهرباء في الدورة الخامسة عشر للمجلس الوزاري العربي للكهرباء، نيابة عن دولة قطر بصفتها رئيس المكتب التنفيذي للدورة رقم 14، المنتهية بعقد اجتماع مجلسكم الموقر، ونيابة عن أصحاب السعادة ممثلي الدول في المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء.

أصحاب المعالي والسعادة،

وبمناسبة افتتاح الدورة الحالية الخامسة عشر للمجلس الوزاري العربي للكهرباء فإنه يسرنا كدولة رئاسة ودول أعضاء في المكتب التنفيذي للدورة الرابعة عشر للمجلس، أن نتقدم لكم بتقرير شامل حول أعمال المكتب التنفيذي فيما بين دورتي المجلس الرابعة عشر والخامسة عشر" كما هو مفصل ومبين ضمن جدول أعمال الاجتماع والملف الخاص به.

وفي هذا الموجز يسرني أن أشير إلى أبرز المعالم التي تطرق لها تقرير أعمال المكتب التنفيذي الموجز المشار إليه، والتي على رأسها أن المجهودات الكبيرة والمقدرة التي بذلتها اللجان المختصة والأمانة العامة وإدارة الطاقة والمراكز المتخصصة والتعاون القيّم من البنك الدولي، ستتوج بتوقيع الاتفاقية العامة للربط الكهربائي العربي واتفاقية السوق العربية المشتركة للكهرباء خلال اجتماع مجلسكم الموقر في هذا الدورة، وهو الأمر الذي يمثل خطوة استراتيجية نحو تحقيق تكامل كهربائي إقليمي يوفر فرصاً كبيرة لدولنا في مجالات التبادل الكهربائي وتعزيز الاستدامة البيئية. وهو المشروع الذي ظل يشكل محوراً أساسياً لرفع مستوى التعاون بين الدول العربية، ونحن على مشارف مرحلة جديدة من تطور هذه الاتفاقية بفضل الجهود الكبيرة التي بذلها المجلس الوزاري العربي للكهرباء واللجان المنبثقة والفرق الفرعية ممثلة في لجنتي الخبراء ولجنة الطاقة الجديدة والمتجددة وفريق عمل الدراسة والمراكز الإقليمية المتخصصة بجانب خبراء البنك الدولي، وغيرهم من المساهمين بآرائهم بجانب الخبراء والمعنيين في الإدارات المختصة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

كما يتطرق التقرير لما تم بشأن دعم صناعة المعدات الكهربائية التي تعد أحد الأسس الرئيسية لتطوير شبكات الإنتاج والنقل والتوزيع الكهربائي في العالم العربي. وتعزيز القدرة على تصنيع المعدات الكهربائية محلياً يعزز من قدرة الدول العربية على تحقيق الأمن الكهربائي، ويقلل من الاعتماد على الاستيراد، مما يساهم في تحفيز الاقتصاد العربي ويوفر فرص عمل جديدة، ويعزز من استدامة منظومات الكهرباء في المنطقة.

وفي هذا السياق، نشيد بالجهود الكبيرة التي تكللت بإصدار (الوثيقة الخاصة بالهيدروجين الأخضر) التي تندرج ضمن جدول أعمال هذا المجلس الموقر، حيث تساهم هذه الوثيقة في رسم خارطة طريق للهيدروجين النظيف في المنطقة العربية.

كما يتطرق التقرير للتعاون والأنشطة التي تمت مع الدول والتكتلات الإقليمية والدولية فيما يتعلق بالطاقة والكهرباء والطاقات الجديدة والمتجددة وما تم من أنشطة في الاحتفال باليوم العربي لكفاءة الطاقة في 21 مايو، والذي يعتبر وسيلة أساسية لزيادة الوعي المجتمعي وتشجيع الجميع على اتخاذ خطوات ملموسة نحو تحسين كفاءة

استخدام الطاقة في المنطقة العربية، شاكراً الجهد المتميز للمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في هذا الشأن.

وحتى لا أطيل عليكم في تقرير المكتب التنفيذي حول الأنشطة والأعمال التي تمت خلال الدورة الرابعة عشر للمجلس ماثل أمام مجلسكم الموقر.

أصحاب المعالي والسعادة،

وقبل أن أختم أؤكد بأن نجاح المجلس في تحقيق أهدافه يعتمد بشكل رئيسي على إرادتنا المشتركة في تعزيز التعاون والتكامل بين دولنا العربية. وخاصة وأن دورة مجلسكم الحالية تمثل خطوة مهمة نحو تحقيق طموحاتنا في قطاع الكهرباء والطاقة، ويجب علينا أن نواصل العمل معاً بجدية وعزم لتحقيق تنمية مستدامة تساهم في رفاهية شعوبنا وتدعم تطور المنطقة العربية.

ختاماً،

أتوجه بالشكر والتقدير لمعالي وزير الكهرباء والطاقات المتجددة بجمهورية مصر العربية الشقيقة على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة كما يمتد الشكر لجميع أصحاب المعالي والسعادة أعضاء المجلس الوزاري العربي للكهرباء على جهودهم الحثيثة والمستمرة في دعم أعمال اللجان المتخصصة، والتزامهم بدفع عجلة التعاون العربي في قطاع الكهرباء وخاصة ما يتعلق بقطاع الطاقة الجديدة والمتجددة، ويمتد الشكر للأمانة العامة بجامعة الدول العربية على ما تبذله من جهد ومتابعة للمقررات والتوصيات وكذا أجزل التقدير والامتنان للسادة في إدارة الطاقة والمراكز والمكاتب الفنية المتخصصة.

مع شكر وتقدير خاص لأصحاب المعالي والسعادة وممثلي الدول الأعضاء في المجلس على مثابرتهم وحرصهم على تطوير هذا القطاع الحيوي، وتلبية احتياجات شعوبنا في مجال الطاقة بشكل مستدام وفعال.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

جامعة الدول العربية

كلمة معالي السيد ظافر ملحم رئيس سلطة الطاقة والموارد الطبيعية بدولة فلسطين

الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

إدارة الطاقة

2-12-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الدكتور صالح الخرابشة

وزير الطاقة والثروة المعدنية في المملكة الأردنية الهاشمية

سعادة الدكتور علي بن إبراهيم المالكي الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية

أصحاب المعالي والعطوفة

الاخوة والاخوات،

اسمح لي معالي الرئيس دعوة الحضور الوقوف دقيقة صمت وقراءة الفاتحة على ارواح شهداء فلسطين ولبنان .

السيدات والسادة،،،،،

ضمن التقارير التي تقدم لنا كل صباح حول اداء شبكات التوزيع والاحمال والاضرار الناجمة عن تعدي جيش الاحتلال الاسرائيلي وقطعان المستوطنين الارهابيين على نقاط الربط ومكونات شبكات تزويد المدن والقرى و انقطاعات التيار الكهربائي في الضفة الغربية وقطاع غزة، توجد الاحصاءات التالية: حسب يوم الجمعة اول امس،

- 44,235 مجموع الشهداء في قطاع غزة منهم:
  - 17,492 اطفال
  - 11,979 نساء
  - 203 موظفي الانوروا
- 10,000 عدد المفقودين معظمهم تحت الانقاض لم تتمكن فرق الانقاذ من انتشال جثامينهم
  - 4,721 من المفقودين من الاطفال
- 115,270 مصاب وجريح
- 796 مجموع الشهداء في الضفة الغربية منهم:
  - 167 اطفال

كل ذلك يتمُّ على مرأى ومسمع العالم المتحضّر، المنتصر في الحرب العالمية الثانية والذي أخذ عهدًا على نفسه بعدم تكرار الإبادة أو الحروب، بل إن عدم وقف إطلاق النار حتى اليوم، يعني بالنتيجة إعطاء دولة الاحتلال ضوءًا أخضرَ ومزيدًا من الوقت للمضي قدمًا في جريمتها في زمن ومكان يُحسب فيه الوقت بجثث الأطفال وزجاجات الماء وحبات الدواء. فابادة الشعب الفلسطيني مستمرة في قطاع غزة بابشع الطرق. ويشهد حاليا شمال غزة على جرائم لا يمكن وصفها او تخيلها مع استخدام اسرائيل

لاسلحة محرمة دوليا تسبب بتبخر الاجسام وحتى الهياكل المعدنية. كما شاهد العالم الكلاب الضالة تلتهم الاطفال الرضع. الى متى!!!!!!

الاخوة والاخوات،،،

منذ اليوم الاول للحرب التي لا تزال تحصد الكثير من ارواح اطفال ونساء فلسطين،،،،،، وبأمر من حكومة الاحتلال تم فصل التيار الكهرباء عن كامل قطاع غزة ،،،،ومنع ايصال الوقود لمحطة انتاج الكهرباء الوحيدة في غزة ،،مما تسبب بتوقفها عن العمل منذ 11 أكتوبر 2023 فغرقت غزة في ظلام دامس ،،،، وبالتالي غرق الكثير من الاحياء بالمياه العادمة ومياه الصرف الصحي نتيجة فصل التيار الكهربائي....كما خلف هذا العدوان آثارا كارثية على البنى التحتية لقطاع الكهرباء والطاقة، حيث تعرضت شبكات التوزيع الجهد المتوسط والمنخفض والنقل لأضرار فادحة تجاوزت نسبتها 76%، إضافة إلى تدمير 70% من مباني ومقرات سلطة الطاقة وشركة التوزيع في غزة. كما تم تدمير المستودعات والمخازن بما تحتوية من مواد (محولات و كوابل وابراج واعمدة وغيرها)، وتم تدمير 82% من سيارات وآليات شركة توزيع كهرباء محافظات غزة، فضلاعن تدمير ما يزيد عن 830 كم من شبكات الجهد المتوسط وشبكات النقل ووتدمير محطات التحويل و 2700 كم من شبكات الجهد المنخفض، وتدمير 2105 محول توزيع كهربائي. كما استهدف جيش الارهاب الصهيوني محطات الطاقة الشمسية حيث تم تدمير محطات وانظمة شمسة بقدرة 82 م.و.

واستشهد 25 موظفا من موظفي سلطة الطاقة وشركة توزيع كهرباء محافظات غزة عملوا على إزالة الشبكات المدمرة للحفاظ على حياة المواطنين، ويعملوا على حصر الأضرار وتأمين ما تبقى من مكونات النظام الكهربائي وتقديم المساعدة للمؤسسات الإغاثية والدولية لتمكينها من القيام بمهامها في خدمة المواطنين.

اصحاب المعالي،

الاخوة والاخوات،

يتحدثون عن اليوم التالي (Day After) بالنسبة لنا اليوم التالي يعني توفير مصدر للكهرباء وتوفير الوقود في او ساعة من وقف العدوان وذلك من خلال توفير انظمة طاقة شمسية متنقلة لخدمة المنشآت الحيوية ومراكز الايواء وتوفير المولدات الكهربائية واعادة تشغيل محطة الكهرباء واعادة الربط مع الاشقا في مصر وان امكن اعادة التزود ب 120 م.و من الشركة القطرية.

السيدات والسادة,,,

توقع اليوم اتفاقية السوق العربية المشتركة للكهرباء، التي تعد خطوة متقدمة نحو التكامل العربي في قطاع الكهرباء. نتمنى ان تحقق هذه الاتفاقية الظروف المناسبة لتوفير الأمن الطاقي وخفض التكاليف وتحقيق التنمية المستدامة لجميع الدول العربية.

اننا في فلسطين نعمل للوصول للامن الطاقي للمواطن الفلسطيني من خلال تنويع مصادر الطاقة الكهربائية والاعتماد اكثر على مصادر الطاقة المتجددة وتخفيض الاعتماد على المصدر الاسرائيلي الذي فرض على الموزعين الفلسطينيين، بالرغم من معارضة الاحتلال لنا استخدام المناطق المصنفة "ج" والتي تشكل 62% من اراضي الضفة الغربية لبناء محطات الطاقة الشمسية الا اننا استطعنا توفير حوالي 300 م.و من مصادر متجددة..... بالاضافة الى مشاريع الربط الاقليمي مع الاشقاء في المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية.

نأمل أن تكون هذه الاتفاقية بداية لحقبة جديدة من التعاون العربي في مجال الطاقة،

وأن تسهم في استعادة الطاقة لغزة من مصادر ودعم عربي.

أصحاب المعالي،

السيدات والسادة،

وفي هذا السياق، تدعوكم سلطة الطاقة والموارد الطبيعية التدخل ان امكن ومشاركة بعض الدول المانحة الاوروبية والاسيوية لتقديم الدعم اللازم لإعادة إعمار قطاع غزة والبنية التحتية لقطاع الكهرباء بشكل خاص، لتعزيز صمود الغزيين خاصة والفلسطينيين في اراضيهم من خلال اعادة تشغيل القطاعات الحيوية وعلى رأسها القطاع الانتاجي و الصحي وقطاع التعليم، وإنهاء معاناة سكان قطاع غزة الذين عانوا ولا زالوا يعانون من الظلم و الظلام وظروف إنسانية بالغة القسوة على مدار 419 يوما.

والسلام عليكم ورحمة الله

جامعة الدول العربية

كلمة معالي الوزير الدكتور سنجار طعمة، وزير الكهرباء بالجمهورية العربية السورية

الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

إدارة الطاقة

2-12-2024

أثر العقوبات على قطاع الكهرباء في سورية

تعتبر الطاقة عصب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد من البلدان، وقد أدى النقص الحاد في المشتقات النفطية والغاز الطبيعي إلى ضعف القدرة على تلبية الطلب على الكهرباء لسد حاجة المجتمع والقطاعات الاقتصادية والخدمية.

بعد مضي ما يزيد عن عشر سنوات من الحرب على سورية، تعرّضت الحياة البشرية وسبل المعيشة فيها إلى خسائر كارثية وكان لها وقعٌ شديدٌ على الاقتصاد، فدُمِّرَت البنى التحتية وتراجع مستوى توفير الخدمات الأساسية على نحو كبير، كما شهدت سورية نتيجة الأزمة العديد من حالات النزوح والتهجير الداخلي.

أدّت الحرب أيضاً إلى تعطيل عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي كما تسببت سنوات الأزمة بخسارة اقتصادية فادحة وعانى عددٌ من المراكز المدنية والمناطق الصناعية الكبرى من الخراب والدمار، وكذلك منشآت الخدمات الأساسية والبنى التحتية والقطاعات الاقتصادية الرئيسة التي كانت تُشكّل مصدراً لمعيشة الناس.

لا بد من الإشارة إلى أن دعم قطاع الكهرباء السوري في مجالات تبادل الطاقة مع دول الجوار العربي، ورفع كفاءة الاستخدام والطاقات المتجددة هو أفضل أنواع الاستجابة الإنسانية لمتطلبات المجتمع السوري لأن الكهرباء هي محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإن دعم هذا القطاع هو الخطوة الأولى في إعادة إعمار سورية.

أثر الحرب والتدابير القسرية أحادية الجانب على قطاع الكهرباء في سورية:

لقد كان للحرب وللتدابير القسرية آثار سلبية كبيرة على قطاع الكهرباء نوجزها كما يلي:

- أدت العقوبات إلى توقف العلاقات المصرفية مع البنوك العالمية وامتناع مؤسسات التأمين عن التعامل مع المؤسسات السورية، وإحجام بعض الصناديق الممولة عن تنفيذ التزاماتها بتمويل مشاريع الكهرباء بمختلف أنواعها.
- صعوبات في استيراد كميات الفيول اللازمة لعمل محطات التوليد.
- فوات الفرصة من إنتاج الكهرباء من مشاريع الطاقات المتجددة ذات التكاليف التشغيلية المنخفضة، بسبب العقوبات التي تم فرضها على نقل التكنولوجيا الحديثة للقطر.

- استخدام الطاقة الكهربائية لأغراض التدفئة وتسخين المياه والطهي، نتيجة لنقص الإمدادات بالمازوت والغاز المنزلي وبالتالي ارتفاع الأحمال على الشبكة بشكلٍ كبير وتعرضها للتلف والاحتراق.

إن هذه التحديات التي فرضت على قطاع الكهرباء بسبب الحرب والتدابير القسرية كبيرة، وكون مرحلة إعادة الإعمار وما بعدها تتطلب توفر مصادر الطاقة من نفط وغاز وكهرباء لتلبية متطلبات تلك المرحلة ومواكبة الطلب المستقبلي على الكهرباء، مما يضع قطاع الكهرباء في المرحلة المقبلة أمام تحديات اقتصادية تتطلب تظافر الجهود كافة لإعادة هذا القطاع الى ما كان عليه قبل الازمة لتوفير الطاقة الكهربائية بوثوقية مقبولة والنهوض بالعجلة الاقتصادية وتوفير المتطلبات الانسانية الاساسية.

<u>تسبب انقطاع الكهرباء لفترات طويلة بما يلي:</u>

1- عدم انتظام تزويد المناطق بمياه الشرب، مما أدى إلى لجوء بعض المواطنين في بعض المناطق النائية لاستخدام مياه ملوثة وغير معقمة منقولة بالصهاريج، مما ساهم في انتشار الأمراض الهضمية والجلدية السارية وتفاقم الضغط على المستوصفات والمشافي والنقاط الصحية.

2- أدى النقص بالمازوت والغاز المنزلي والكهرباء المستخدمة في سورية لأغراض الطهي والتدفئة وتسخين المياه إلى قيام المواطنين باستخدام الأشجار والأحراش الموجودة داخل المدن وخارجها واستخدامها للطهي ولتسخين المياه، حيث قفز الاستهلاك السنوي من الأخشاب خلال فترة الحرب من /1.5/ مليون طن سنوياً إلى /٣/ مليون طن أي بزيادة قدرها /١.5/ مليون طن من خشب الأشجار، وهو ما أثر سلباً على القطاع الزراعي والحراجي والبيئة المحلية وحتى الاقليمية، وهذا يتناقض مع أهداف التنمية المستدامة.

3- جراء انقطاع الكهرباء لفترة طويلة وصلت إلى أكثر من /16/ ساعة يومياً، بنظام 5 ساعات قطع كهربائي إلى ساعة وصل كهربائي لحق أذى مباشر ونفسي كبير بالمواطنين من طلاب المدارس والجامعات وخاصة ذوي الأسر الفقيرة التي تكبدت عناء شراء بطاريات وشواحن ومعرجات ولمبات خاصة غالية الثمن وسريعة العطب وملوثة للبيئة بعد انتهاء صلاحيتها، كما تأثرت العملية التعليمية جراء عدم توفر الوقود والكهرباء.

4- وكان ظهور الأثر الأكبر لتضرر قطاع الكهرباء نتيجة العقوبات في القطاع الصحي من مستوصفات ومشافي نتيجة الوفيات التي حصلت بسبب عدم توفر الكهرباء أثناء العمليات الجراحية.

5- نتيجة تعطل مضخات الصرف الصحي بسبب عدم توفر الكهرباء أدى إلى اختلاطات مياه الشرب مع مياه الصرف الصحي وأدى لتفشي الأوبئة الخطيرة السارية.

٦- تأثر الأمن الغذائي للمواطنين نتيجة عدم توفر الكهرباء لحفظ الأطعمة مما أدى إلى حالات تسمم نتيجة تعطل البرادات وفساد الأغذية، وكذلك انخفض الإنتاج الزراعي وارتفعت تكاليف انتاجه لعدم إمكانية ري المزروعات مما أثر على الأمن الغذائي لشريحة كبيرة من المواطنين.

إن التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، والذي تجلى في الوصول لاتفاقية انشاء سوق عربية مشتركة للكهرباء، سيبقى قاصراً، وخاصة في بلدان المشرق العربي، وأخص هنا مصر والسعودية والأردن مع كل من لبنان وسورية والعراق، مادامت العقوبات المفروضة على سورية تعيق الاستفادة الكاملة المرجوة من السوق من خلال إعاقة عمليات تبادل الطاقة الكهربائية بين هذه الدول.

المقترح:

الإحاطة علما، والإحالة لإدراج موضوع طلب رفع العقوبات عن قطاع الكهرباء في سورية لتمكينه من تفعيل عمل سورية ضمن مقررات القمة العربيّة المقبلة، بهدف تفعيل عمل السوق العربية المشتركة للكهرباء وتقديم الخدمات الإنسانية للمواطنين.

جامعة الدول العربية

كلمة معالي الوزير الدكتور وليد فياض، وزير الطاقة والمياه بالجمهورية اللبنانية

الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

إدارة الطاقة
2-12-2024

كلمة معالي وزير الطاقة والمياه في الجمهوريّة اللبنانية الدكتور وليد فيّاض

خلال الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

القاهرة، 1-2 كانون الأول 2024

حضرة رئيس الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء معالي الوزير الدكتور محمد عصمت،

حضرة رئيس الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء معالي الوزير الدكتور صالح الخرابشة،

سعادة أمين عام الجامعة العربية الدكتور أحمد ابو الغيط

معالي الوزراء الأشقاء

أيها الحفل الكريم،

أشكر إدارة الجلسة على منحنا الفرصة لإلقاء كلمة لبنان، وأبدأ بتهنئة معالي الوزير الدكتور محمد عصمت على إدارته الناجحة للدورة الرابعة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء وأتمنى للوزير الدكتور صالح الخرابشة التوفيق في رئاسة الدورة الخامسة عشرة لهذا المجلس، وأتوجّه بتحيّة تقدير لجمهورية مصر العربية على حسن التنظيم والإستقبال والتحضير الجاد لهذه النسخة من المجلس الوزاري العربي للكهرباء،

أما بعد،

فإننا، وبمجرّد الإطّلاع على جدول أعمال الدورة الحاليّة للمجلس الكريم وما يحتويه من مواضيع فائقة الأهمية لقطاع الكهرباء في الدول العربية ليس أقلّها السوق العربية المشتركة للكهرباء ومسألة كفاءة الطاقة والهيدروجين الأخضر، نتلمّس درجة التقدّم التي وصلت اليه بلداننا إن لناحية إعتماد أحدث التقنيات والوسائل في قطاعٍ هو في تحوّلٍ مستمر، أو لناحية توجّه بلداننا بخطىً ثابتة نحو التكامل الطاقوي (أعطي لذلك مثالاً: مشروع الربط الكهربائي الضخم بين مصر والمملكة العربية السعوديّة).

ولبنان أيّها الحضور الكريم ليس بعيداً أو غريباً عمّا يحصل في هذا المجال، إذ أننا وبعد فترةٍ طويلةٍ من التعثّر في قطاع الكهرباء بسبب عدّة عوامل تتعلّق بسياسات الدعم العشوائي والأزمات المالية المتلاحقة والمناكفات السياسيّة، إستطعنا أن ننهض بهذا القطاع ونضعه على سكة التعافي وفق خطّةٍ طموحة وجريئة إستندت على أسس أربعة وهي:

1- أخذ القرار الجريئ بإلغاء الدعم على تعرفة الكهرباء وعلى المحروقات والذي كان يرهق خزينة الدولة ومالية مؤسسة كهرباء لبنان ما أدى الى وفرٍ يقدر بحوالي 4 مليار دولار سنوياً،

2- تعديل تعرفة بيع الكهرباء لتغطية كلفة الإنتاج والتوزيع ما أدى الى إعادة التوازن الى مالية مؤسسة كهرباء لبنان لناحية الإنتاج التقليدي ولمؤسسة الليطاني لناحية الإنتاج الكهرومائي وأصبحتا ذات ملاءة مالية تسمح لهما بتغطية كافة إحتياجاتهما والتزاماتهما دون أي دعمٍ حكومي.

3- خلق وعي جديد لدى المواطنين وتبدّلٍ في كيفيّة الإستهلاك ما خفض الحاجة الى الطاقة الكهربائية حوالي 30%.

4- بالإضافة الى ما تقدّم حققت السياسات المالية والإصلاحات القانونيّة التي قمنا بها وعلى رأسها قانون الطاقة المتجدّدة الموزّعة قفزةً كبيرة في قطاع الطاقة المتجدّدة تمثّلت بزيادة حوالي 1200% في أقل من عامين لتصل نسبة إختراق الطاقة الشمسية في لبنان ال25% مع احتساب الطاقة الكهرومائية علماً أن هدفنا أن نصل الى 40% في العام 2030.

لقد أثنت الجهات الدوليّة المقرضة على هذا التحوّل الكبير الذي شهده قطاع الطاقة في لبنان بنتيجة الاصلاحات العضوية التي قامت بها ووزارة الطاقة والمياه ومؤسسة كهرباء وتجسّد ذلك بموافقة البنك الدولي في أيلول الماضي على منح لبنان قرضاً بقيمة 250 مليون دولار لدعم نهوض قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة ونستعد أيضاً للحصول على قرض آخر بقيمة 250 مليون دولار لقطاع المياه.

لقدّ تحققت هذه الأهداف بفضل الدعم الكبير الذي حصل عليه لبنان من الأشقاء العرب لتخطّي الأزمة الإقصاديّة الهائلة التي حلت به وخاصة أذكر هنا العراق الشقيق الذي بادر وما زال الى تزويد معامل توليد الكهرباء بكميات من الوقود مكّنت مؤسسة كهرباء لبنان من تأمين إستدامة بالتغذية الكهربائية للقطاعات الحيويّة كالمياه والإستشفاء والمرافىء والمطار .

السيدات والسادة

اليوم لبنان يحتاج اليكم أكثر من أي وقتٍ مضى، فهو يخرج من حربٍ مدمّرة شنّها العدو الإسرائيلي عليه، لم يوفّر فيها لا مدنيين ولا عمّال إغاثة ولا بيوتاً ولا بنىً تحتيّة من مياه وكهرباء وغيرها، فالشهداء والجرحى بالآلاف والخسائر بمليارات الدولارات.

لقد إرتكب العدو الإسرائيلي على مدى شهرين أفظع المجازر بحق السكان العزّل لكن عزيمة اللبنانيين وصمودهم لم يكسّرا وإرادة الحياه وإعادة الإعمار لديهم لم تضعف برغم التضحيات الجسام.

لقد تكبدت مؤسسة كهرباء لبنان خسائر جسيمة على الصعد المادية والمالية والإنسانية نتيجة العدوان، إذ أسفرت الهجمات عن تدمير واسع للبنية التحتية الكهربائية، بما في ذلك محطات التحويل وشبكات النقل والتوزيع. إلى جانب ذلك، تراكمت الأعباء المالية على المؤسسة نتيجة الكلفة الباهظة لإصلاح الأضرار وتراجع الإيرادات، في حين أن الأثر الإنساني كان واضحًا جراء الخسارة في الأرواح. فـبحسب المسح الأولي في مناطق الجنوب والبقاع وضاحية بيروت الجنوبية يمكن تفصيل الخسائر وفقًا لما يلي:

1- على المستوى الإنساني، خسرت مؤسسة كهرباء لبنان جراء العدوان الإسرائيلي 4 مستخدمين أثناء تأديتهم لواجبهم الوطني والوظيفي تحت القصف والغارات وهذا لا يمكن تقديره بأي ثمن.

2- على المستوى المادي نالت كل من شبكتي النقل والتوزيع قصتها من التدمير جراء العدوان والقصف، إذ جرى تدمير عدة خطوط نقل وكابلات مطمورة ذات التوترين المرتفع والمتوسط في مختلف المناطق اللبنانية، وتضرر عدة محطات تحويل رئيسية فضلاً عن تقطع وتدمير شبكات التوزيع مع تجهيزاتها المختلفة، بحيث يقدر حجم الخسائر بحوالي:

أ. //75 //مليون دولار أميركي على مستوى شبكة النقل

ب. ما يزيد عن//125// مليون دولار أميركي على مستوى شبكة التوزيع

3- على المستوى المالي تراجعت الإيرادات بشكل ملحوظ في غالبية المناطق اللبنانية وصولاً لتوقفها بشكل كامل في المناطق التي كانت تحت العدوان المباشر إذ يقدر الكسب الفائت جراء توقف عمليات الجباية بحوالي //134// مليون دولار أميركي.

الحفل الكريم،

أثبت اللبنانيّون مرّة تلو الأخرى أنهم بتضامنهم وتعاضدهم عند الشدائد قادرون على تخطي الصعاب مهما كبرت، كما أثبت الإخوة العرب عبر دعمهم الدائم للبنان في الحرب والسلم أنهم السند الأكبر. لقد بادرت الحكومات والشعوب العربيّة، وفور إندلاع الحرب الأخيرة، الى إرسال المساعدات العينيّة عبر إنشاء جسور جويّة تصل عواصم العرب ببيروت وكان لذلك الأثر الكبير في ترسيخ الصمود وتعزيزه، كما شاركت الدول العربية في مؤتمر باريس وساهمت وخاصة الإمارات العربية المتّحدة بنحو 145 مليون دولار لدعم لبنان.

وفي الختام، أتمنّى للأردن الشقيق ولمعالي الوزير الصديق الدكتور صالح الخرابشة التوفيق وأن تتكلل أعمال هذه الدورة بالنجاح لما فيه خير للشعوب العربية جمعاء.

وشكراً

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

مشروع النظام الأساسي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (النسخة التي اعتمدها المجلس بتاريخ 2024/12/2)

مرفق 3

إدارة الطاقة

2-12-2024

قطاع الشؤون الاقتصادية
إدارة الطاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

مشروع النظام الأساسي

للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

(النسخة التي اعتمدها المجلس بتاريخ 2024/12/2)

النظام الأساسي
للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

الباب الأول:
التسمية والتعاريف

المادة 1:

يسمى هذا النظام "النظام الأساسي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء".

المادة 2:

لأغراض تطبيق أحكام هذا النظام يكون للألفاظ والعبارات التالية أينما وردت في هذا النظام المعاني الموضحة أمام كل منها ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك.

- الجامعة: جامعة الدول العربية.
- المقر: مقر جامعة الدول العربية.
- المجلس: المجلس الوزاري العربي للكهرباء.
- المكتب التنفيذي: المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء.
- الوزير: الوزير المسؤول عن قطاع الكهرباء في كل دولة عضو.
- الأمانة العامة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- الأمانة الفنية للمجلس: إدارة الطاقة بقطاع الشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة.
- لجنة خبراء الكهرباء: اللجنة التي تتولى الاهتمام بالموضوعات المتعلقة بإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء.
- لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة: اللجنة التي تتولى الاهتمام بجميع الموضوعات المتعلقة بالطاقة الجديدة والمتجددة وكفاءة الطاقة.

الباب الثاني:

التأسيس

المادة 3:

ينشأ في نطاق جامعة الدول العربية مجلس متخصص يتألف من الوزراء المسؤولين عن قطاعات الكهرباء في الدول العربية الأعضاء يسمى المجلس الوزاري العربي للكهرباء.

الباب الثالث:

الأهداف والمهام

المادة 4:

الأهداف:

يهدف المجلس إلى تنمية التعاون وتنسيق الجهود في مجالات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء بين الدول الأعضاء؛ وذلك من خلال:

1. تنسيق السياسات العربية في مجالات إنتاج الطاقة الكهربائية، وتنمية وتكامل وتنويع مصادرها مع الأخذ في الحسبان الاعتبارات البيئية.
2. التخطيط وإعداد الدراسات بما في ذلك ربط شبكات الدول الأعضاء بالمجلس، بهدف تعزيز مشروعات الربط الكهربائي العربي، تمهيداً لإنشاء سوق عربية مشتركة للكهرباء.
3. وضع البرامج والإجراءات التي من شأنها تحسين كفاءة إنتاج وترشيد استخدام الطاقة الكهربائية.
4. تشجيع الاستثمار في قطاع الكهرباء وإقامة المشروعات المشتركة، ودعم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء، وتنمية وتنويع مصادر الطاقة وتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية.
5. تعزيز التكامل العربي وتشجيع الاستثمارات في مجال تصنيع معدات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء، بهدف توطين صناعة المعدات الكهربائية.

6. تشجيع البحث العلمي في مجال الطاقة الكهربائية، وتطوير استخدامات تقنيات الطاقة الجديدة والمتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة الكهربائية.
7. توحيد الجهود وتنسيق المواقف العربية في المحافل الدولية لتحقيق المصالح العربية بالتعاون مع الهيئات والمنظمات العربية والدولية العاملة في مجال الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة الكهربائية.
8. توحيد المصطلحات والمواصفات والمقاييس والقواعد واللوائح المتعلقة بمجال الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة الكهربائية.
9. إنشاء قاعدة معلومات في مجال الكهرباء لإتاحة تبادل البيانات والإحصاءات على المستويين العربي والدولي.
10. تشجيع إقامة المعارض والمؤتمرات وورش العمل المتخصصة في مجالات الطاقة الكهربائية.
11. تشجيع الدول الأعضاء على تبادل الخبرات وبناء القدرات بالاستفادة من الإمكانيات المتاحة في الدول العربية.
12. وضع الخطط والبرامج وإعداد الدراسات التي من شأنها تطوير استخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة.
13. وضع الخطط والبرامج وإعداد الدراسات التي من شأنها تطوير الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

المادة 5:

اختصاصات المجلس:

يتمتع المجلس بكافة الصلاحيات والاختصاصات اللازمة لتحقيق أهدافه الواردة في هذا النظام وبما لا يتعارض مع ميثاق جامعة الدول العربية، وعلى الأخص ما يلي:

1. إقرار جدول أعماله ومناقشة الموضوعات الواردة به واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
2. تفويض المكتب التنفيذي للقيام ببعض الصلاحيات إذا دعت الضرورة.
3. مناقشة تقارير المكتب التنفيذي عن اجتماعاته بين دورات انعقاد المجلس، والتقارير والدراسات التي ترفع إلى المجلس من اللجان أو أية جهة أخرى واتخاذ القرارات المناسبة حيالها.
4. تشكيل لجان أو فرق عمل فنية متخصصة من الدول الأعضاء لمساعدته في تحقيق أهدافه وتنفيذ مهامه.
5. الاستعانة بمؤسسات العمل العربي المشترك في عضوية تلك اللجان أو فرق العمل إذا دعت الحاجة، والاستفادة من خبرات وكوادر تلك المؤسسات في إعداد الدراسات والبحوث اللازمة لأعمال المجلس، ومنها على وجه الخصوص:
   - وضع الاستراتيجيات العربية اللازمة لتطوير قطاع الكهرباء، وتنويع وتكامل مصادر الطاقة الكهربائية، وتنمية استخدامات الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة إنتاج واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة.
   - العمل على توحيد التشريعات والأنظمة والمصطلحات والمواصفات المتعلقة بالكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة.
6. التنسيق والتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية لمساعدة المجلس في إنجاز مهامه.
7. متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن القمم العربية.
8. البحث في الوسائل الممكنة لتمويل أنشطة وبرامج المجلس.
9. إقرار وتعديل النظام الأساسي واللائحة الداخلية للمجلس.

الباب الرابع:

رئاسة المجلس

المادة 6:

1. تكون رئاسة المجلس دورية لوزير كل دولة حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء، ويكون نائب الرئيس وزير الدولة التي تلي دولة الرئاسة حسب الترتيب الهجائي للدول الأعضاء.
2. إذا تعذر تولي الدولة التي لها حق رئاسة الدورة؛ تتولى رئاسة الدورة الدولة التي تليها حسب الترتيب الهجائي مع الاحتفاظ بحق الدولة التي لها رئاسة المجلس بحقها في رئاسة المجلس في الدورة اللاحقة.
3. يكون رئيس المجلس عضواً مراقباً في المكتب التنفيذي خلال مدة رئاسته لدورة المجلس.
4. لا يتولى الرئاسة في كل الأحوال إلا من هو بمرتبة وزير.

الباب الخامس:

انعقاد المجلس

المادة 7:

1. يعقد المجلس دورة عادية مرة كل سنة ويجوز له أن يعقد دورات استثنائية عند الحاجة.
2. يعقد المجلس اجتماعاته بالمقر ويجوز أن يجتمع في أي دولة عربية بناء على دعوة منها خلال انعقاد الدورة وقبول المجلس للدعوة، أو بالمراسلة إذا دعت الضرورة على أن يتم الحصول على موافقة رئيس المجلس في حالة وصول الدعوة بعد انعقاد الدورة.
3. في حالة عقد المجلس دورته خارج المقر تكون الرئاسة للوزير من الدولة المضيفة ويكون نائب الرئيس من الدولة التي لها رئاسة الدورة حسب الترتيب الهجائي، على ان يحتفظ للدولة التي لها حق الرئاسة قبل عقد الدورة خارج المقر بحقها في الرئاسة في الدورة اللاحقة.
4. يكون اجتماع المجلس صحيحاً بحضور ثلثي الدول الأعضاء ويتخذ القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

5. إذا تعذر على الوزير مباشرة أعمال الرئاسة يتولى رئاسة الجلسة الوزير نائب الرئيس من الدولة التالية حسب الترتيب الهجائي للدول الأعضاء.
6. تنعقد الدورة الاستثنائية خلال شهر من تاريخ موافقة أغلبية الدول الأعضاء على الطلب.
7. تحدد الأمانة الفنية للمجلس بالتشاور مع رئيس المجلس زمان انعقاد الدورة الاستثنائية.
8. لا يجوز النظر في قضايا غير القضايا التي عقدت الدورة الاستثنائية من أجلها مالم يقرر المجلس عند انعقاده بأغلبية ثلثي أعضائه خلاف ذلك.

الباب السادس:

أجهزة المجلس

المادة 8:

1. يمارس المجلس اختصاصاته ومسؤولياته من خلال الأجهزة التالية:
   - المكتب التنفيذي.
   - اللجان المتخصصة.
   - الأمانة الفنية للمجلس.
   - المؤسسات والجهات الاستشارية التي يدعوها المجلس.
2. يجوز للمجلس أن يدعو أية جهة يراها مناسبة للمشاركة في اجتماعات المجلس بصفة مراقب، وبما يتفق مع نص المادة التاسعة من هذا النظام.

1/8- المكتب التنفيذي:

1- يتشكل المكتب التنفيذي للمجلس من ستة أعضاء كما يلي:

- ترويكا مجلس الجامعة على مستوى القمة (الرئاسة السابقة، والرئاسة الحالية، والرئاسة اللاحقة).
- ثلاثة أعضاء بالتناوب وفقاً للترتيب الهجائي للدول الأعضاء.

2- في حال الجمع بين العضوية في المكتب التنفيذي وفقاً للترويكا والعضوية حسب الترتيب الهجائي ينتقل الدور للدولة التي تلي في الترتيب الهجائي.

3- تكون العضوية في المكتب التنفيذي لأعضاء الترويكا لمدة عضويتهم في الترويكا وسنة لباقي الأعضاء.

4- للمجلس إذا رأى ذلك ضرورياً، اختيار دولة أو دولتين لضمهما كأعضاء في المكتب التنفيذي لمدة سنة.

5- تقتصر عضوية المكتب التنفيذي على الوزراء فقط أو من في حكمهم/ درجتهم.

6- ينتخب المكتب التنفيذي رئيساً ونائباً للرئيس خلال الجلسة الاجرائية التي تعقب دورة المجلس مباشرة.

7- إذا خلا مركز رئيس المكتب التنفيذي أو أحد أعضائه يشغله تلقائياً خلفه في دولته حتى نهاية مدة عضوية دولته في المكتب التنفيذي.

8- في حالة تعذر مشاركة الوزير في حضور اجتماعات المكتب التنفيذي لأسباب قاهرة يمكن إنابة مسؤول على ألا يقل عن درجة وكيل وزارة أو ما يعادلها.

9- لا يجوز أن يرأس المكتب التنفيذي إلا الوزير أو من يعادله.

10- إذا تعذر على رئيس المكتب التنفيذي مباشرة أعمال الرئاسة ينوب عنه وزير آخر من نفس الدولة التي تتولى رئاسة المكتب التنفيذي، فإذا تعذر ذلك يتولى الرئاسة الوزير نائب الرئيس.

11- يمكن للدول غير الأعضاء في المكتب التنفيذي المشاركة في اجتماعاته إن رغبت أو حين مناقشته لموضوعات تخصها وذلك بصفة مراقب ودون أن يكون لها حق التصويت.

2/8- <u>انعقاد المكتب التنفيذي:</u>

1. يعقد المكتب التنفيذي اجتماعاً واحداً في السنة على الأقل، ويجوز عقد اجتماعات استثنائية بناء على طلب اثنين أو أكثر من أعضائه.

2. يعقد المكتب التنفيذي اجتماعاته بالمقر، أو في أي دولة تستضيفه بناءً على دعوة منها وموافقة رئيس المكتب التنفيذي، وفي هذه الحالة تشارك الدولة المضيفة في أعمال المكتب إذا لم تكن عضواً فيه دون أن يكون لها حق التصويت.
3. في حالة عقد المكتب التنفيذي دورته خارج المقر تكون الرئاسة للوزير من الدولة المضيفة إذا كانت عضواً في المكتب التنفيذي، ويكون نائب الرئيس من الدولة التي تتولى رئاسة المكتب التنفيذي.
4. يمكن للوزير في الدولة التي تستضيف اجتماعات المكتب التنفيذي وليست عضواً فيه حضور هذه الدورة للمكتب التنفيذي بصفة مراقب.
5. يكون اجتماع المكتب التنفيذي صحيحاً بحضور أغلبية أعضائه، ويتخذ قراراته وتوصياته بأغلبية الأعضاء الحاضرين، وفى حال تساوى الأصوات يرجح الجانب الذب صوّت معه الرئيس.

3/8- مهام المكتب التنفيذي:

1. إعداد مشروع جداول أعمال دورات المجلس.
2. إعداد واقتراح برامج عمل يتم بموجبها تحقيق أهداف المجلس وتطوير أعماله.
3. متابعة تنفيذ قرارات المجلس.
4. إعداد تقرير عن نشاطاته بين دورتي المجلس ورفعه إلى المجلس من خلال رئيس المكتب التنفيذي.
5. تشكيل لجان فنية متخصصة من الدول الأعضاء ومؤسسات العمل العربي المشترك محددة المدة والمهام لبحث موضوعات معينة، أو تكليف خبراء واستشاريين لإعداد دراسات حول الموضوعات التي تقع ضمن اختصاصات المجلس.

6. المبادرة في تقديم المقترحات والتوصيات اللازمة حول الموضوعات التي تقع ضمن اختصاصات المجلس، وتقرير ما يراه مناسباً في الحالات الاستثنائية والتي تتطلب اتخاذ إجراءات فورية وسريعة ورفع نتائجها للمجلس.

7. القيام بتنفيذ الصلاحيات المفوّض بها من قبل المجلس.

4/8- اللجان المتخصصة:

1. يساعد المجلس ومكتبه التنفيذي في أعمالهما لجنتان فنيتان دائمتان متخصصتان على مستوى كبار المسؤولين همـــا:

- لجنة خبراء الكهرباء
- لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة

2. تقوم اللجنتان بتقديم الاقتراحات والإجراءات اللازمة لتفعيل قرارات المجلس وتطوير أعماله في نطاق اختصاصاتهما وتقدمان تقاريرهما إلى المكتب التنفيذي.
3. تشارك كافة الدول الأعضاء في المجلس في عضوية هاتين اللجنتين بتسمية خبير أو أكثر لعضوية لجنة خبراء الكهرباء وخبير أو أكثر لعضوية لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات قابلة للتجديد يتم تسميتهم وفق خطاب رسمي من الوزارة المعنية موّجه للأمانة الفنية للمجلس الوزاري؛ مع إمكانية مشاركة خبراء آخرين في الاجتماع وفقا لما تراه الدولة مناسبا، ويجوز مشاركة الهيئات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المتخصصة في اجتماعات هاتين اللجنتين.
4. تكون مهام اللجنتين كما يلي:

أ- إعداد الدراسات الفنية والبحوث التي يتطلبها عمل المجلس والمكتب التنفيذي، ويمكنها في تحقيق ذلك الاستعانة بفرق عمل متخصصة.

ب- إعداد خطط وبرامج في مجال التدريب المهني وإقامة الندوات وغيرها من النشاطات المشتركة التي تدعم التعاون العربي المشترك في مجال عمل كل لجنة.

ج- اقتراح موضوعات جداول الأعمال في مجال اختصاصها، وكذلك تقديم المقترحات والدراسات والإجراءات لتفعيل القرارات اللازمة لتطوير عمل المجلس.

5. تكون رئاسة ونيابة اللجنتين للدولتين اللتين تتوليان رئاسة ونيابة المكتب التنفيذي.
6. يجوز أن تجتمع اللجنتان مرتين في الفترة ما بين دورات انعقاد المجلس وترفع توصياتهما إلى المكتب التنفيذي.
7. يكون انعقاد اللجنتين صحيحاً إذا حضرهما ممثلون لأغلبية الدول الأعضاء في المجلس، وتصدر التوصيات بأغلبية الحاضرين.

5/8- الأمانة الفنية للمجلس:

تقوم إدارة الطاقة بقطاع الشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة بدور كل من الأمانة الفنية للمجلس، وأمانة المكتب التنفيذي، وأمانة كافة اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس.

- مهام واختصاصات الأمانة الفنية للمجلس:

1. توجيه الدعوة لانعقاد المجلس والمكتب التنفيذي واللجان.
2. الإعداد المبدئي لمشروع جداول أعمال المجلس والمكتب التنفيذي واللجان.
3. صياغة تقرير وقرارات ومحاضر اجتماعات المجلس والمكتب التنفيذي واللجان.
4. متابعة تنفيذ قرارات المجلس والمكتب التنفيذي وعرض توصيات اللجان.
5. متابعة التنسيق مع الجهات التي يقرر المجلس والمكتب التنفيذي التعاون معها.
6. التنسيق مع اللجان المتخصصة في إعداد الدراسات الفنية التي يتطلبها عمل المجلس أو المكتب التنفيذي.
7. تجميع وتحليل المعلومات والبحوث والدراسات المتعلقة بعمل المجلس وتعميمها على الدول الأعضاء.
8. اعداد التقارير وأوراق العمل المتعلقة بعمل المجلس وتعميمها على الدول الأعضاء.
9. تسهيل انعقاد اجتماعات اللجان وفرق العمل.

الباب السابع:

المراقبون

المادة 9:

1. يجوز دعوة المنظمات الدولية والإقليمية التي تتلاءم أنشطتها مع اهتمامات المجلس لحضور جلسات معينة للمجلس ولجانه بصفة مراقب وذلك بناء على قرارات يتخذها المجلس بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء.
2. ويجوز للمجلس دعوة مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الطاقة والكهرباء لحضور جلسات معينة للمجلس بصفة مراقب وفقا للمعايير والضوابط التي اقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن حضور مؤسسات المجتمع المدني في اجتماعات المجلس وأجهزته.
3. للمجلس الاستعانة بأي من المراقبين في القيام ببعض المهام المتعلقة بأنشطة المجلس.

الباب الثامن:

أحكام عامة

المادة 10:

1. يصبح هذا النظام ساريا بعد موافقة مجلس جامعة الدول العربية عليه.
2. يجوز تعديل مواد النظام الاساسي للمجلس بموافقة ثلثي أعضائه.
3. يصبح تعديل النظام ساري بعد إقراره من مجلس الجامعة.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

قائمة بأسماء الخبراء المكرمين في الاحتفالية المقامة على هامش الدورة (15) للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

مرفق 4

إدارة الطاقة
2-12-2024

قائمة بأسماء الخبراء المكرمين في الاحتفالية المقامة على هامش الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (العدد النهائي٢٣)

المؤسسة/ الدولـــة	الاسم	المسمى الوظيفي
أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء	المهندسة/ جميله مطر	مدير إدارة الطاقة
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	الدكتور/ سمير القطب	مستشار سابق بالصندوق- يستلمها بالنيابة عنه سعادة الدكتور يوسف مجي الدين
	الدكتور/ محمد فرحات	مستشار سابق بالصندوق
إدارة الطاقة	المهندس / عماد أبو النعاج	وزير مفوّض سابق بإدارة الطاقة- يستلمها بالنيابة عنه السيد عبدالله شعيب مستشار بإدارة الطاقة
دولة الإمارات العربية المتحدة	المهندس/ أحمد محمد الكعبي	الوكيل المساعد بوزارة الطاقة والبنية التحتية
	المهندس/ أحمد راشد المزروعي	مدير إدارة التنظيم والرقابة
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المهندسة/ فضيلة كبير	مديرة سابقة بوزارة الطاقة والمناجم
	المهندسة/ غنية قاسي	مديرة بوزارة الطاقة والمناجم
المملكة العربية السعودية	الدكتور/ ياسر بن عبد الكريم التركي	كبير مستشاري مساعد الوزير لشؤون الكهرباء
	المهندس/ رياض بن عبد الله العمير	نائب رئيس المتاجرة الشركة السعودية لشراء الطاقة
	المهندس/ محمد بن حسين الجهني	مدير عام الإدارة العامة لشؤون شركات الكهرباء
	المهندس/ سلمان بن محمد العويفي	ضابط اتصال المملكة -مدير إدارة مبيعات الطاقة بالجملة- الشركة السعودية لشراء الطاقة
	المهندس/ عبد الإله بن سالم الخلف	مهندس خبير- وزارة الطاقة
دولة قطر	المهندس/ يوسف أحمد الجناحي	مستشار الرئيس لتطوير الأعمال - المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء- (كهرماء) رئيس فريق الدرا

دولة ليبيا	المهندس/ خالد عوض مهدي	مستشار سابق بمجلس الإدارة - الشركة العامة للكهرباء
جمهورية مصر العربية	الدكتورة/ دلال حسين مصطفى حلمي	رئيس قطاع الشئون الفنية لسوق الكهرباء والربط الدولي بالشركة القابضة لكهرباء مصر (رئيس التوجيهية)
	المهندسة / غادة أسامة	رئيس قطاعات الدراسات بالشركة المصرية لنقل الكهرباء
	المهندس/ ياسر الجمال	مدير عام شؤون سوق الكهرباء بالشركة القابضة لكهرباء مصر
	المهندسة/ مي محمد الحافظ	مدير عام التعاون الخارجي بالشركة القابضة لكهرباء مصر
	الأستاذ/ حازم عبد الحليم	مدير عام التعاون الدولي والاتفاقيات
أمانة السوق العربية المشتركة للكهرباء	السيد/ أندرو كلاكستون	الخبير الدولي بأمانة السوق العربية المشتركة للكهرباء
	المهندسة/ رانيا محمد رأفت	خبير كهرباء محلي بأمانة السوق العربية المشتركة للكهرباء
	الأستاذة/ آية علاء الدين صبحي	مسئول التواصل السابق بأمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء – يستلمها بالنيابة عنها السيدة أمينة رقيق سكرتير بإدارة الطاقة